

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

التحدث حول قضاء الحائض والنفساء والمجنون
لقد استمر السيد الخميني حول مسألة القضاء قائلاً:

وكذلك (يتوجب الأداء) الحائض والنفساء إذا زال عذرهما (أثناء الوقت وبقي مقدار ركعة)

وذلك لأجل:

1. أن أدلة الأداء - أقيموا الصلاة - قد تفعلت في حقهم في الدقائق الأخيرة التي قد مات العذر، فاكتملت الشرائط العامة للتكليف - القدرة - وقد دلت عليه الروايات أيضاً.

2. استدلالية السيد الحكيم أيضاً بأن الفوت يصدق على من أهمل الدقائق الوافية لأداء الصلاة وعليه، ستفعل أدلة القضاء في حقهم.

ثم توصلنا إلى الفرع التالي، فقال:

كما أنه لو طرأ الجنون أو الإغماء أو الحيض أو النفاس بعد مضي مقدار صلاة المختار من أول الوقت بحسب حالهم - من السفر والحضر والوضوء والتيمم - ولم يأتوا بالصلاة (فغشيه المانع) وجب عليهم القضاء. [1]

إذ بداية الوقت قد أتيحت لهم الصلاة الفعلية ثم اعتراهم الحاجز - الحيض و الجنون و.... - فالعجز اللاحق لا يعذرهم أساساً، إذ قد تفعل بحقهم الخطاب الأدائي فحينما طرأ عليهم الحاجز قد تفعلت أدلة القضاء.

ونعترض عليهم بأننا قد فككنا مسبقاً:

1. ما بين الجنون البدائي بحيث قد زال العذر في أثناء الوقت، فعندئذ ينقلب وجوب الصلاة الموسع إلى وجوب مضيق - نظير الواجب المضيق - فيتحتم الأداء بلا ترخيص فيه.

2. و بين الجنون الأتنائي بحيث كان صاحياً في البداية ثم جن، فوقتئذ قد تأملنا في وجوب القضاء إذ الشارع في البداية قد وسع الوقت للمكلف، ثم رخصه العقل ببركة التخيير العقلي في آحاد الآفات - بداية أو أثناء أو نهاية - وقد اختار المكلف منتهى الوقت مثلاً ثم اعتراه المانع، فوفقاً للصناعة الفقهية و اتكلاً على قاعدة الغلبة، لا يتوجه القضاء أساساً إذ موضوع القضاء هو الفوت المستند إلى نفس الإنسان - نظراً إلى حكمة قاعدة الغلبة على أدلة القضاء - لا مطلق حدوث الفوت، وعليه، فبالتالي، حيث إن

الفوت قد انتسب إلى ترخيص الشارع - ببركة قاعدة الغلبة - أو إلى تخيير العقل بين آونة الصلاة، فلم يُفوت المكلّف شيئاً لكي يقضيه.

إذن فهذه البيانات ترافق الصناعة، بيد أن المرتكز المتشّرعي يستوجب القضاء حتماً ولا يُفرّق ما بين التصورين، ومما يُعزّز الارتكاز هو دليل "عدم القول بالفصل" حيث إن الفقهاء ضمن منصوص الفتوى قد استوجبوا القضاء على الإطلاق.

الانغمار في قاعدة "من أدرك"

إن القاعدة قد استندت بدليلين: الإجماع والروايات.

أما الإجماع فقد أرسل إرسال المسلمات لدى قاطبة الفقهاء بلا نقاش إلا من جانب ابن ادريس الحلي حيث قد ضرب القاعدة لأنه لا يعبأ بالخبر الواحد العاري عن القرائن، إلا إذا احتف بالقرائن.

إلا أن معارضة ابن ادريس لا يقدح بالإجماع إذ مخالفة معلوم الحال الذي قد أفتى وفقاً لمشرية لا يخفّض اعتبار الإجماع الحدسيّ القوي الذي قد حدّس الفقيه منه قول المعصوم بكلّ صلابة.

وكذا لا نعاني من الإجماع المدركي - الذي يرى المشهور زيفه كأنه عدم - إذ نُقرّ بحجية الإجماع المدركي استقلالاً بكلّ قوة .

ومما يُرسّخ القاعدة أن شهرتها قد انبث حتى في كتب أهل العامة بحيث قد شكّلت تواتراً معنوياً مُسلماً - لو تنزّلنا عن التواتر اللفظي - إذ مراجعة روايات كلا الفريقين يمنح الفقيه الطُمْنِينَة حتماً إذ في التواتر لا نلحظ كمية الروايات بل الميزان هو توفر الاطمئنان وانعدام التواطئ على الكذب، ففي هذه الأجواء لا نعتني بدراسة السند أساساً، - و لا أقل من التواتر الإجمالي - ولهذا نجد تمجيد كاشف الغطاء لهذه القاعدة قائلاً:

إن من أدرك مقدار ركعة من الصلاة في آخر وقتها فقد أدرك الوقت، فمثلاً من صلى الفجر وطلعت عليه الشمس في الركعة الثانية فقد أدرك الوقت للقاعدة المشهورة التي قام عليها الإجماع من الفريقين و هي (أن من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك الوقت) وهذه القاعدة مما اتفق عليها العامة و الخاصة بإجماع أهل الفضل فقد روي عن البخاري بسنده عن النبي (ص) أنه قال: (من أدرك من الصباح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصباح و من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر) [2] و حكى مثله عن أبي داود و عن ابن ماجه القزويني. [3]

و أما الروايات:

فقد تراكمت من طرق الإمامية و العامة ، فصاحب الوسائل قد استحضر 5 روايات حولها: [4]

1. عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثٍ قَالَ: فَإِنْ صَلَّى رَكْعَةً مِنَ الْغَدَاةِ ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَلْيُتِمَّ وَ قَدْ جَازَتْ صَلَاتُهُ. فَإِنَّهَا ظَاهِرَةٌ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ تَجَلَّتْ فِي أَثْنَاءِ تَأْدِيَةِ الصَّلَاةِ، وَهَذَا لَمْ يُعَبِّرِ الْإِمَامُ بِكَلِمَةِ "الِإِدَارَكِ"

2. عَنْ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ قَالَ: قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْغَدَاةِ رَكْعَةً قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَقَدْ أَدْرَكَ الْغَدَاةَ تَامَةً. ففِيهَا مُوسَى بْنُ بَكْرِ الْمُضْعَفِ ضَمِنَ الرِّجَالَ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ حَيْثُ يُعَدُّ شَيْخٌ صَاحِبُ الْإِجْمَاعِ الَّذِي قَدْ نَقَلَ عَنْهُ، فَتَتِمُّ وَثَاقَتُهُ. وَأَمَّا أَبُو جَمِيلَةَ مَفْضَلُ بْنُ صَالِحٍ فَهُوَ ضَعِيفٌ.

3. عَنْ عَمَارِ السَّابَّاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثٍ قَالَ: فَإِنْ صَلَّى مِنَ الْغَدَاةِ رَكْعَةً ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَلْيُتِمَّ الصَّلَاةَ وَ قَدْ جَازَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَةً فَلْيَقْطَعْ الصَّلَاةَ وَلَا يُصَلِّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَيَذْهَبَ شُعَاعُهَا.

ولكن ثمة مرسلتان قد ذكرهما الوسائل عن الشهيد الأول:

4. [5] مُحَمَّدُ بْنُ مَكِّيٍّ الشَّهِيدُ فِي الذِّكْرِ قَالَ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ.

5. وقال: وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ يَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ.

ثم إن السيد الخوئي قد استنكف كافة أسانيدها، إلا رواية عمار بن موسى حول صلاة الغداء، ثم استدلل بعدم القول بالفصل في الصلوات اليومية ثم طبق القاعدة في قاطبة الصلوات.

ونلاحظ على مبنى السيد الخوئي الناصر للشهرة، بأنه كيف لا يهتم بمنهجية عمل الأصحاب برمتهم بهذه الروايات ضمن مقام الفتوى، إذ عدم الاكتراث بهذه الجمّة الغفيرة من الفقهاء النبلاء يضادّ الرؤية العرفيّة في استخراج الحجية بل و يُخالفُ ديدنة كافة المتشرعة الذين قد تماشوا مع هذه الروايات بتاتاً حتى من جانب أهل العامة بل إن العامة العمياء تعتقد بالجبر السندي بالمشهور، فكيف يأباه السيد الخوئي؟

[1] التعليقة الاستدلالية على تحرير الوسيلة (مشكيني)، جلد: ١، صفحہ: ٤٣٨.

[2] الذكرى و الخلاف للشيخ الطوسي ص ٣٢.

[3] كتاب الصلاة (كاشف الغطاء)، صفحہ: ٤٠.

[4] تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، جلد: ٤، صفحہ: ٢١٧، 1416 هـ.ق.، قم - إيران، مؤسسة آل البيت (عليهم

السلام) لإحياء التراث

[5] الذكرى - ١٢٢.